



دورية متخصصة  
ربع سنوية  
يصدرها قطاع التشريع  
بوزارة العدل

# الشّرعيّ

السنة الأولى - العدد الأول - أبريل ٢٠٠٤ - الثمن جنيهان

## المعايير الحاكمة للعملية التشريعية

## الأوامر العسكرية بين الإلغاء والإبقاء

## اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

## الإدارة العامة للتشريع.. لأحداث من تاريخ مصر

المستشار فاروق سيف النصر:

**وزارة العدل تساهم في إرساء  
دعائم القاعدة التشريعية في مصر**



**تشريعات رعاية الأسرة المصرية**



**قراءة تشريعية في بيانات  
رئيس الجمهورية**

## محتويات العدد



أغصان الطبيعة



غسل الأموال



مجلس القومى لحقوق الإنسان

الافتتاحية .....	..... ص ١
كلمة رئيس التحرير .....	..... ص ٤
المعايير الحاكمة للعملية التشريعية .....	..... ص ٥
قراءة تشريعية في بيانات رئيس الجمهورية .....	..... ص ١٠
الادارة العامة للتشريع .. إيجات من تاريخ مصر .....	..... ص ١٩
العمل العربي في مجال التشريع .....	..... ص ٢٥
حول قانون إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان .....	..... ص ٣٠
المحميات الطبيعية ونظامها القانوني في مصر .....	..... ص ٣٥
المجالس القومية المتخصصة .. والتشريع .....	..... ص ٣٨
الحماية القانونية لقواعد البيانات في التشريع المقارن .....	..... ص ٤٢
المستوى الجانبي للمريض كناقل للعدوى .....	..... ص ٤٠

واقرأ : (ملف العدد: غسل الأموال)

التشريع المصرى لمكافحة غسل الأموال وآليات تفعيله .....	..... ص ٤٤
المشكلات العملية لجريمة غسل الأموال .....	..... ص ٥٠

.. واقرأ أيضاً : ( أبواب ثابتة )

بانوراما التشريع ..... ص ٧٦	.... أحكم دستورية ..... ص ٥٧
اتفاقيات دولية ..... ص ٧٢	.... من ذاكرة التشريع ..... ص ٦٧
تقارير ..... ص ٨٨	.... أدبيات ..... ص ٩٤
لوحة شرف ..... ص ٩٦	

## كتاب العدد (بترتيب الموضوعات)

- المستشار سرى صيام - نائب رئيس محكمة النقض ومساعد وزير العدل لشئون التشريع  
ورئيس مجلس أمناء مكافحة غسل الأموال

- رئيس المحكمة د. خالد القاضى - عضو قطاع التشريع
- رئيس المحكمة أسامة عبد العزيز - عضو قطاع التشريع
- رئيس المحكمة عمرو وحيد - عضو قطاع التشريع
- المستشار علاء مرسي - نائب رئيس محكمة النقض ومستشار بقطاع التشريع
- المستشار البشري الشوربجى - نائب رئيس محكمة النقض ومساعد وزير العدل
- رئيس المحكمة هشام رجب - عضو قطاع التشريع
- رئيس المحكمة عادل السيوى - عضو قطاع التشريع

المستشار  
فاروق سيف النصر  
وزير العدل



# افتتاحية العدد

قطعت وزارة العدل شوطاً كبيراً في سبيل إرساء القاعدة التشريعية التي تستجيب لحاجات المجتمع المعاصر، ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتحقق إزالة القيود التي تعوق حركة السوق والاستثمار والتقدمة، وتケفل وفاء مصر بالتزاماتها الدولية، وتعاونها في مواجهة الظواهر السلبية العالمية، وتتوفر – في الوقت ذاته – سبل تيسير إجراءات التقاضي، وتحقيق العدالة الناجزة وفاء بالتزام الدولة الدستوري بالعمل على سرعة الفصل في القضايا.



في العبارة ، ولا يدع مجالاً للبس أو غموض ، ومن شأن ذلك كله أن يوفر الاستقرار والأمان القانوني ويرسخ مبدأ المساواة أمام القانون .

وتزداد المهمة الملقاة على عاتق وزارة العدل في تطبيق القوانين والقضاء على المشكلات التي تحيط بعملية التشريع في مصر، ومسايرة التحول الاجتماعي والتيسير على القضاة في متابعة نصوص التشريعات، عن طريق ربط المحاكم بأرشيف إلكتروني، يتيح للقاضي أن يطلع على القوانين الازمة للفصل في الخصومات بسرعة ودون عناء .

وتقديراً من وزارة العدل لأهمية الدور الفعال الذي تضطلع به الكلمة المقرؤة، وتأثيرها البالغ في ضمير أفراد المجتمعات الإنسانية، وضرورة أن تصدر تلك الكلمة عنمن يتصف بالقدرة والكفاءة والتجدد والموضوعية، وإدراكا منها لحاجة المجتمع المصري إلى دورية متخصصة تعنى بالأمور التشريعية التي هي عصب المجتمع.. وأهم وسائل ضبط

وتمارس وزارة العدل - من خلال الإدارة العامة للتشريع واللجان التشريعية الدائمة المشكلة فيها - دوراً ملموساً في العملية التشريعية في مصر، فتنهض بدراسة مشروعات القوانين واللوائح، وإجراء الدراسات الازمة لما يعرض عليها من موضوعات، وقد اعتمدت وزارة العدل، حال قيامها بإعداد مشروعات القوانين الرئيسية أو تكليفها بإعداد مشروعات القوانين الأخرى أو مراجعتها، أن تشكل لجاناً تضم بعض كبار رجال القضاء وأساتذة الجامعات المتخصصين وكبار المحامين إلى جانب أعضاء من الإدارة العامة التشريع وممثلين للجهات المعنية، للقيام بهذه المهام ، في إطار من الحرص على مقتضيات الشرعية الدستورية ، والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء بحسبانها المصدر الرئيسي للتشريع ، كما تقضي المادة الثانية من الدستور ، وعلى نحو يتحقق به التنااغم بين التشريعات ، والدقة في الصياغة ، والوضوح

فيشكن.. من روائع الكلم.. التي هي عن السيد الرئيس تؤثر.. تلك العبارات البليغة الوضيئه.. التي لا تفت أتصدر إشاراًقاتها المبهرة الوضاءة.. واصفة قضاء مصر الشامخ.. في قوله:

«ونحن نعتز كل الاعتزاز بقضائنا الشامخ الذي يعبر عن ضمير المجتمع، ويوفر الحق والعدل لكل أبنائه والقاطنين على أرضه.. لا يفرق بين كبير وصغير.. أو غنى أو فقير.. وقد أدت هذه السلطة المرموقة واجباتها بكل وفاء، وإخلاص للوطن، وأنجبت لمصر.. أجيالاً رائدة من القضاة العظام الذين أدوا دوراً مشرفاً في خدمة الشعب.

حفظ الله مصر.. وطننا طيباً يحنو على أبنائه، ومنارة عالية تشع بضيائها على العالمين، وحصننا منيعاً يدعم الأمن والسلام، وسندًا قوياً للحق والعدل وسيادة القانون، إنه سميع مجيب. ■

المستشار / فاروق سيف النصر  
وزير العدل

منهاج حياته... فقد ارتأت إصدار «مجلة التشريع» كدورية متخصصة ربع سنوية يصدرها قطاع التشريع بها.. لتروى ظماً الباحثين عن معلومات تشريعية موثقة، ولتكون زاداً متجدداً لمن تهفو نفسه إلى المعرفة القانونية الخالصة، وهي بهذا تضاف إلى شقيقاتها من الدوريات القانونية التي تصدر عن المحكمة الدستورية العليا، ونادي القضاة، والنيابة العامة، ومجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية. فإنه لمن دواعي سروري.. ومصدر سعادتي.. أن يخرج إلى النور العدد الأول من هذه المجلة التي حظيت بموافقة المجلس الأعلى للصحافة على إصدارها.. حتى يكون في مكنته كل قارئ على أرض المحروسة الاستفادة من موضوعاتها، ولا تقتصر على فئة بعضها من القراء، والأمل معقود أن تتحقق إفادة قضاة مصر بمطالعة موضوعات هذه المجلة خدمة للعدالة وارتقاءاً بمستوى الأداء القضائي.

وفي هذا المقام - فإنه مما يذكر

# كلمة رئيس التحرير

المستشار  
سرى صيام



والضوابط المستقرة في هذا الشأن.

ويذكر للسيد المستشار وزير العدل ترحيبه بهذه الفكرة ومبركته إياها، ودعمه لإخراجها إلى حيز التنفيذ دعماً بغير حدود، كما نذكر بكل الفخر والاعتزاز، تلك الجهود الداعبة التي آتت ثمارها البالغة حتى تظهر «مجلة التشريع» إلى النور، وتتداولها أيدي القراء فكانت البداية هي مبادرة السيد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل بمخاطبة الأستاذ الدكتور مصطفى كمال حلمي - رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة برغبة الوزارة في إصدار المجلة كدورية قانونية متخصصة يصدرها قطاع التشريع بوزارة العدل ويتم توزيعها على جمهور القراء، ثم كانت موافقة المجلس الأعلى للصحافة تعبيراً واضحاً عن التوجه الحقيقي لتوفير المعلومة القانونية الصحيحة وإناحتها للكافة، وتتابعت - من بعد - الإجراءات التنفيذية فوافق الأستاذ الدكتور مدحت حسانين وزير المالية على توفير الاحتياجات المالية لطبع ونشر وتوزيع المجلة على أن تؤول حصيلة البيع للموازنة العامة للدولة، ثم تلا ذلك تكريس مؤسسة روزاليوسف برئاسة الكاتب الصحفى الأستاذ محمد عبد المنعم الإمكانيات الفنية والتجهيزات الطباعية حتى تخرج المجلة في هذا التوب القشيب، ولتكون مرآة صادقة لمنظومة متاغمة من العمل الجاد المشكور.

إننا إذ نحيي كل من أسهم في تلك المجلة، سواء بإعدادها للإصدار أو بكتابته موضوعاتها، فإننا على يقين أن استمرار نجاحها وتميزها وهى باستمرار جهود المخلصين الذين سيعاونونا في سبيل تحقيق غايياتنا المنشودة ■

رئيس التحرير

أثبت الواقع العملي في السنوات الأخيرة لعمل الإدارة العامة للتشريع بوزارة العدل - برعاية وإشراف السيد المستشار الجليل فاروق سيف النصر وزير العدل، نهوضها بالعبء الأكبر في إعداد ومراجعة مشروعات القوانين، سواء تلك التي ترد إليها من الحكومة أو التي تنهض بها الإدارة ابتداء، وذلك من خلال اللجان التي تتشكل فيها وتضم في عضويتها نخبة من المتخصصين والمعنيين بمشروعات القوانين محل الدراسة، فضلاً عن دورها الهام في إعداد الاتفاقيات القضائية التي تبرمها جمهورية مصر العربية مع سائر دول العالم في مجال التعاون القانوني والقضائي، أو غيرها من الاتفاقيات ذات الصلة، الأمر الذي أكد ذاتية «الإدارة العامة للتشريع» كآلية فعالة في منظومة العمل التشريعى في مصر.

واستكمالاً لهذا الدور الهام، كانت فكرة إصدار دورية متخصصة تعنى بالموضوعات التشريعية من الأمور التي استوجبت من الإدارة العامة للتشريع أن تواليها اهتماماً كبيراً، سيما أن ديناميكية الحركة التشريعية في مصر في الآونة الأخيرة وصدور العديد من التشريعات العالمية المتلاحقة في سائر المناحي ، في ظل ثورة المعلومات وتكلّمولوجيا الاتصالات لابد أن تتبعها جهود علمية موازية، عرضاً ودراسةً وتحليلاً وتقديماً، وقد رُؤى أن تكون تلك الدورية متاحة لكافة القراء حتى تصل رسالتها إلى كافة المخاطبين بموضوعاتها من المواطنين على اختلاف قناتهم وتنوع تخصصاتهم، كما رُؤى أن تُخضع جميع الموضوعات المرشحة للنشر في المجلة للتحكيم والتقييم العلمي الذي يضطلع به كبار المتخصصين كل في مجاله، وفقاً لقواعد

# قواعد النشر بالمجلة

- مجلة التشريع دورية متخصصة ربع سنوية تصدر في يناير و أبريل و يونيو وأكتوبر من كل عام.
- تهتم المجلة بنشر الدراسات والأبحاث والمقالات والتقارير في العلوم التشريعية والقانونية والتشريع المقارن والأحكام القضائية والقضايا الاستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية والاتفاقيات الدولية.
- تتقرر صلاحية الموضوع المقدم للنشر بالمجلة بناء على رأي لجنة مشكلة من محكمين متخصصين كل في مجاله.
- يشترط عدم سبق نشر الموضوع في أية مطبوعة أو دورية أخرى.
- يكتب الموضوع على الحاسب الآلى من أصل وصورتين ولا يتجاوز (٢٥) صفحة من القطع المتوسط ويفضل إرسال إحدى الوسائل الإلكترونية (CD) لسهولة إعادة الطبع.
- يرفق بالموضوع المقدم تعريف موجز عن كاتبه.
- لا تلتزم المجلة برد أصول الموضوعات سواء نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.
- ما ينشر بالمجلة من آراء هي تعبير عن وجهة نظر كاتبها، وليس عن رأي قطاع التشريع بوزارة العدل.
- قرسل الموضوعات باسم السيد المستشار رئيس التحرير وتسلم شخصياً لعنوان المراسلات أو بالبريد المسجل.

## المراسلات والاشتراكات

مجلة التشريع. قطاع التشريع - وزارة العدل. ميدان لاظوغلى. القاهرة.  
جمهورية مصر العربية  
ت: ٧٩٤٧٤٧١ فاكس: ٧٩٤٩٥٤٨

التجهيزات الفنية والمطبع  
مؤسسة روزاليوسف



دورية متخصصة ربع سنوية  
تصدرها  
قطاع التشريع بوزارة العدل

مجلس الإدارة  
رئيس مجلس الإدارة  
المستشار فاروق سيف النصر  
وزير العدل

نائب رئيس مجلس الإدارة  
المستشار سرى سليمان  
مساعد الوزير لشئون التشريع

أعضاء مجلس الإدارة  
المستشار علاء مرسى  
المستشار محمد حسن راغب  
رئيس المحكمة أسامي عبد العزيز  
رئيس المحكمة د. خالد القاضى

هيئة التحرير  
رئيس التحرير  
المستشار سرى سليمان

نائب رئيس التحرير  
المستشار علاء مرسى

مدير التحرير  
د. خالد القاضى

الإشراف الفنى  
أحمد رزق